السنة: السابعة المجلد: 07 العدد: 01 ص ص:424- 443
EISSN2676-1645 ISSN 2543-375X

البعد الجيوبوليتيكي للتنافس الأمريكي-الفرنسي- الصيني في منطقة الساحل الإفريقي

The geopolitical dimension of the American-French-Chinese rivalry in the Sahel area

سعيدة بن رقرق*، جامعة باتنة1،
مخبر الأمن الإنساني الواقع، الرهانات والآفاق
saida.benregreg@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام:2021/08/16 تاريخ القبول: 2021/10/02

ملخص:

في غمرة التحذيرات من عودة المجتمع الدولي إلى حالة الصراع التي عرفتها فترة الحرب الباردة، بين القوى الكبرى على مناطق النفوذ، تتزايد المؤشرات على أن منطقة الساحل الإفريقي أصبحت قبلة للتنافس الجيوبوليتيكي لقوى تقليدية وأخرى حديثة في إطار إعادة بعث الجيوبوليتيكا في العلاقات بين الدول، وتتمثل هذه الدول في كل من فرنسا، الولايات المتحدة والصين إذ تنطلق كل قوة دولية من مسوغات جيوبوليتيكية لتبرير حضورها في منطقة الساحل، كما تعتمد آليات من شأنها أن تعزز مستوى نفوذها في هذه الرقعة الشطرنجية الإقليمية الحيوية، وهذا للمقومات المادية التي تزخر بها المنطقة، وشموليتها بعمقها الاستراتيجي لعقدة اللأمن الغربي.

وخلصت الدراسة إلى أن المقومات الجيوبوليتيكية لمنطقة الساحل وتحولات الساحة الدولية جعلت منها مجالا مستباحا للتنافس الفرنسي الأمريكي والصيني، دون رغبة حقيقية في إيجاد حل للنزاعات التي تمزق المنطقة.

*المؤلف المراسل

الكلمات المفتاحية: البعد الجيوبوليتيكي – منطقة الساحل الإفريقي – فرنسا – الولايات المتحدة الأمريكية – الصين.

Abstract:

In the midst of warnings of the international community's return to the state of conflict in the Cold War period, between the great powers over areas of influence, indications are increasing that the African Sahel area has become a space of geopolitical rivalry for traditional and new powers within the framework of resurrecting geopolitics in relations between states. The countries are France, the United States and China, as each international power uses geopolitical justifications to justify its presence in the Sahel area, and adopt mechanisms that would enhance the level of its influence in this vital regional chessboard, and this is due to the material components that abound in the area, and its comprehensiveness and its strategic depth to a complex Western security.

The study concluded that the geopolitics of the Sahel and the shifts in the international arena made it a useful area for French-American and Chinese rivalry, without a real desire to find a solution to the conflicts tearing the area apart

Keywords: The geopolitical dimension, African Sahel area, France, U.S.A , China.

.مقدمة:

شهدت نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة ولادة جيوبوليتيكية جديدة لمنطقة الساحل والصحراء الإفريقية في الحسابات الجيوستراتيجية الدولية كقلب لإفريقيا، ومحور للعلاقات عبر البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا وغرب آسيا، بالنظر إلى تزايد مشكلاتها الأمنية، والتخوف الغربي من تداعيات الأزمات الداخلية في إفريقيا على أمنها، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة وتزايد الاهتمام والتنافس حولها وهذا لغنى باطنها بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمعادن النفيسة كالذهب والفوسفات واليورانيوم.

حيث عرفت منطقة الساحل في السنوات الأخيرة تنافسا دوليا محموما بين قوى تقليدية كفرنسا التي تريد إحياء الإرث الاستعماري، ونظرتها للقارة

السمراء على أنها امتداد جغرافي وعمق استراتيجي فرنسي، والولايات المتحدة التي أعادت التفكير في أهمية هذه المنطقة للمصالح الأمريكية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001، في إطار إستراتجيتها الشاملة لمحاربة الإرهاب في عدة مناطق من بينها الساحل الإفريقي، فضلا عن الصين التي قدمت نفسها على أنها الصديق القديم والشريك الأفضل لدول الجنوب الفقير؛ وهذا باعتمادها مقاربة القوة الناعمة لضمان استفادتها من النفط الإفريقي وعدم اكتفائها بموارد الطاقة الشرق أوسطية واعتبارها مورد غير آمن ومؤقت. ولدراسة هذا الموضوع نحاول التركيز على المسوغات الجيوبوليتيكية ومستويات الحضور لكل قوة ونطرح الإشكالية البحثية التالية: كيف تجلى البعد الجيوبوليتيكي للتنافس الأمريكي الفرنسي الصيني في منطقة الساحل الإفريقي ؟

الفرضيات:

- الأهمية الجيوبوليتيكة لمنطقة الساحل والتحولات الدولية جعلت منه مجالا خصبا للتنافس بين مختلف القوى الكبرى التقليدية والحديثة.

- كلما ارتفعت حدة التهديدات الأمنية للمصالح الاستراتيجية للقوى الفاعلة تزايدت مستويات حضورها في منطقة الساحل الإفريقي.

اقتضت معالجة هذه الإشكالية وفحص الفرضيات تقسيم الدراسة للمحاور التالية:

1. منطقة الساحل الإفريقي : دراسة جيوبوليتيكية.
2. المسوغات الجيوبوليتيكية للتنافس الأمريكي الفرنسي الصيني في منطقة الساحل الإفريقي.
3. تفاعلات علاقات القوة الدولية في منطقة الساحل الإفريقي.

منطقة الساحل الإفريقي : دراسة جيوبوليتيكية

تعد منطقة الساحل الإفريقي من المجالات الجيوبوليتيكية التي استعادت أهميتها في الاستراتيجيات الدولية للقوى الكبرى منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وذلك لجغرافيا المنطقة باعتبارها القوس أو الهلال الذي يربط شمال إفريقيا بإفريقيا جنوب الصحراء، كما أنها معبر تقليدي تجاري بين منطقة غرب أفريقيا من جهة والبحر المتوسط من جهة أخرى.

التحديد الجغرافي لمنطقة الساحل

لغويا تعني كلمة الساحل الجانب من اليابسة المتصل مباشرة بالبحر أو المحاذي للبحر بمعنى الشاطئ.(دالع، 2014/2013، ص107) أما تسمية الساحل الإفريقي فقد جاءت كنتيجة لتشبيهه بالمحيط نظرا لشساعة المساحة التي يشغلها، حيث استعمل المدونون العرب في العصور الوسطى لفظ الساحل الإفريقي للدلالة على الشاطئ الجنوبي لذلك المحيط الكبير الذي يدعى الصحراء.(دالع، ص107) كما أن تسمية الساحل أطلقها الفاتحون المسلمون لإفريقيا على المنطقة الجغرافية لخط التماس بين الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى والحافة الشمالية للغابات الإفريقية، وهو يمتد من المحيط الأطلسي غربا حتى البحر الأحمر شرقا على مساحة تناهز 3 ملايين كم^2.(بوبوش، 2017، ص17) . وفي الغالب يستعمل مصطلح الساحل الإفريقي للدلالة على الدول التي تنضوي تحت تجمع اللجنة ما بين الدول المكافحة للجفاف CILSS[1]

ويعد الساحل الإفريقي ذلك الفضاء الجيوبوليتيكي الفاصل بين مجالين حيويين أيضا هما إفريقيا الشمالية المطلة على حوض المتوسط، وإفريقيا السوداء جنوب الصحراء، وعلى الرغم من شساعة منطقة الساحل الإفريقي وتعدد المقاربات والمعايير المعتمدة في تحليل المجال الجغرافي لمجموع الدول المشكلة لفضاء الساحل الإفريقي، إلا أن هناك اتفاق على اعتباره فضاءا جغرافيا يمتد من أقصى الساحل الشرقي للقارة المطل على البحر الأحمر إلى أقصى الساحل الغربي المطل على المحيط الأطلسي، وهو بذلك عبارة عن

شريط طويل يضم عدة دول هي: إثيوبيا، السودان، تشاد، ليبيا، مالي، النيجر، الجزائر، بوركينافاسو، موريتانيا، السنغال (قشي، 2015، ص72). وتعد منطقة الساحل من أكثر المناطق المفتوحة شساعة في العالم بمساحة تفوق تسعة ملايين كيلومتر مربع.(بيوش، ص16)

الشكل رقم1: خريطة توضح موقع منطقة الساحل و الدول التي تشملها

المصدر:بوحنية قوي، الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الأزماتي ، تقرير الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص1.

الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الساحل في الاستراتيجيات الدولية

تتقلص وتتوسع منطقة الساحل الإفريقي حسب الرهانات الجيوبوليتيكية للقوى المتنافسة في المنطقة وأبرزها الولايات المتحدة القوة الحديثة، وفرنسا القوة التقليدية بالإضافة إلى الصين القوة الصاعدة بوتيرة متسارعة في الساحة الدولية، وباعتمادها على البعد الجيو اقتصادي، والتوغل الناعم تجنبا للصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا.

فالولايات المتحدة الأمريكية تتبنى مفهوما واسعا لمنطقة الساحل، حيث ترى فيها ذلك الحزام الممتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، وبذلك تظهر الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الساحل من الناحية الشرقية في

كون أن بعض دوله تطل على البحر الأحمر الذي هو الآخر يتمتع بموقع استراتيجي مهم جعله يتحكم في حركة العالم، لكونه يقع على خط التماس بين العالمين العربي الإفريقي والإفريقي الأسيوي.(دالع،ص175)

كما يعتبر البحر الأحمر أهم شريان لنقل البترول من الخليج العربي وإيران إلى أوربا الصناعية والولايات المتحدة واليابان، كما أنه يشكل حلقة وصل بين المحيط الهندي والبحر المتوسط، وهذا ما يجعله طريقا بحريا للقوات العسكرية بين مراكز تجمعها الأصلية في الشمال ومناطق انتشارها أو عملها في مختلف أجزاء العالم، ومما يزيد من الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر هو وجود قناة السويس في شماله ومضيق باب المندب في جنوبه، والذي يعتبر أكثر الممرات الملاحية كثافة بحركة التجارة والنقل، ويضم هذا الطرح الواسع لمنطقة الساحل الإفريقي دول القرن الإفريقي (إثيوبيا، الصومال، جيبوتي، إريتريا) التي تتمتع بموقع جيوبوليتيكي مهم لأنها تحاذي الممرات البحرية الاستراتيجية في كل من البحر الأحمر والمحيط الهندي حيث تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وخليج عدن الذي هو الممر المائي الطبيعي لنقل نفط الخليج إلى أوربا وأمريكا. (طلعت، 2010 ،ص176) لهذا تحاول الولايات المتحدة توسيع المجال الأرضي لمنطقة الساحل ليشمل كل مناطق المصلحة الأمريكية.

أما بالنسبة لفرنسا فهي تتبنى المفهوم الضيق لمنطقة الساحل الإفريقي ويرجع ذلك لأن فرنسا تهتم أساسا بمناطق نفوذها السابقة خلال الحقبة الاستعمارية والتي ارتبطت بها أساسا في منطقة غرب إفريقيا التي تعتبر تاريخيا منطقة نفوذ فرنسي، حيث أبدت الحكومات الفرنسية المتعاقبة رغبتها في الحفاظ على مصالحها في منطقة الساحل.(دالع، 177)

أما الصين فتنظر لمنطقة الساحل من حيث الموارد الطاقوية من نفط وغاز. وهذا لتزايد حاجياتها للمواد الطاقوية حيث تضاعف استهلاك الصين للنفط ما بين 1995- 2005 ووصل إلى 6,8 مليون برميل يوميا،وتفيد التوقعات أن واردات الصين النفطية سترتفع إلى 8مليون برميل سنة2025ثم إلى 11مليون

برميل سنة2030، حيث تعتمد الصين في وارداتها النفطية على خليج غينيا والسودان وذلك لأن جزء من نفط الشرق الأوسط يخصص للأسواق الأوربية والأمريكية، وتركز الصين في علاقاتها النفطية على عشر دول إفريقية بما فيها دول الساحل وهي: ،أنجولا، جنوب إفريقيا، السودان، الكونغو، برازافيل، غينيا الاستوائية، الغابون، نيجيريا، الجزائر، المغرب تشاد.(تايلر، 2007، ص ص7.8)

من خلال التطرق لجغرافية منطقة الساحل وحدودها الضيقة والواسعة نستطيع أن نفهم إعادة القوى الكبرى النظر في أهمية ومركزية المنطقة استراتيجيا، وهذا لمقوماتها الجيوبوليتيكية من موقع وموارد طاقوية، وكذا بفعل إفرازات العولمة وتحولات المخاطر، إذ أصبحت المنطقة بؤرة لتنظيمات إرهابية تهدد أمن الدول الكبرى وهذا ما سنحاول عرضه في المحور التالي.

المسوغات الجيوبوليتيكية للتنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي

تعتبر الموارد الطاقوية التي يزخر بها باطن أرض الساحل الإفريقي الفقيرة ظاهريا و التهديدات الأمنية الناتجة عن الهشاشة السياسية والاقتصادية من أهم الأسباب والمسوغات التي اتخذتها القوى الكبرى لعودتها للتنافس الجيوبوليتيكي في المنطقة

التنافس على الموارد: ارتبط وجود الموارد في منطقة الساحل بالنزاعات في دوله (Moustapha Kadi,2013,p1) سواء كانت نزاعات داخلية بين الأطراف المختلفة لأن الثروات تقتصر على فئة معينة ممن استفادت من التغييب الديمقراطي وضعف الهياكل السياسية والقانونية أو خارجية بدافع المصالح المختلفة للقوى الكبرى؛ نظرا لأن المنطقة فقيرة ظاهريا وغنية باطنيا بموارد مهمة كالنفط والغاز والذهب واليورانيوم، إذ تحتوي منطقة الساحل الإفريقي والمناطق الممتدة إليها جغرافيا على العديد من الموارد الطبيعية الهامة التي تزيد من أهميتها الاستراتيجية كالنفط، حيث تقدر احتياطات النفط الخام في إفريقيا ب 80 مليار برميل وفقا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أي ما يعادل 10٪ من الاحتياط العالمي(دالع،ص178)، وتتركز هذه الاحتياطات في ثلاثة

دول منتجة هي نيجيريا بـ3 مليون برميل يوميا، ليبيا 1,3 مليون برميل يوميا، الجزائر 2,4 مليون برميل يوميا. بالإضافة إلى غينيا التي تزايد إنتاجها من النفط في السنوات الأخيرة، و أن كانت هذه المستويات انخفضت في سنتي 2020و 2021 مقارنة بالسنوات القليلة الماضية، وهذا راجع لتأثير أزمة فيروس كورونا في العالم. (أحمد عمار، 2021، https://bit.ly/39G0eXt)

لقد ارتفع إنتاج النفط في منطقة الساحل بشكل كبير خلال السنوات الماضية، بفضل الاكتشافات المهمة في الحقول البحرية وبخاصة قبالة ساحل أنغولا، نيجيريا أو غينيا الاستوائية فضلاً عن اكتشاف حقول برية جديدة في كلٍّ من(تشاد، ساحل العاج وموريتانيا)، حيث لم تباشر تشاد إنتاجها النفطي إلا في سنة2003 ، ليصل سقف الإنتاج 210 مليون برميل سنة2006 ، الأمر الذي جعلها ثان أكبر منتج للنفط في المنطقة بعد

نيجيريا.(قاسي، 2014، ص30)

ولقد قُدّرت الاحتياطيات المؤكدة لتشاد ب 900مليون برميل؛ مقابل 100 مليون برميل لساحل العاج وتقع الغالبية العظمى من آبارها النفطية أو ما يعادل76% في البحر بمنطقة قليلة العمق، حيث تركز الإنتاج في حقلي الأمل hope وباوباب baobab اللذين بدأت عمليات استغلالهما في عامي 2002

و 2005 على الترتيب.(قاسي، ص31)

كما تملك أنغولا حالياً أكبر حقل بترولي في العالم جيروسول Girosole وذلك في العمق البحري والذي يمكن أن يكون في غضون السنوات المقبلة المنتج الأول للنفط في إفريقيا حسب الإحصائيات المقدمة من طرف شركة بريتش بتروليوم .(قاسي، ص31)

أما بالنسبة لدول الساحل الإفريقي تحديدا، فتشير الدراسات إلى وجود احتياطات نفطية كبيرة في النيجر خاصة في مناطق " دجادو"، وأوجاديم"، إضافة إلى الاكتشافات التي تمت في صحراء النيجر خاصة بمنطقتي " تينيري"

وواحة "بيلما"، فقد تم فتح 11 بئر في حدود سنة 2012 ، بقدرة إنتاجية وصلت إلى200000 برميل يوميا، وتملك النيجر احتياطات من النفط تقدر ب 324 مليون برميل.(دالع،ص179)

ولما كانت المقدرات النفطية مصدر لدفع قطار التنمية فهي في منطقة الساحل محل نزاعات داخلية و تنافس دولي محموم خاصة بالنسبة للولايات المتحدة وهذا لقرب السواحل الغربية لإفريقيا من الحدود الشرقية لأمريكا وتعتبر المسافة نصف ما يربطها بمنطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، لأن الولايات المتحدة تتصدر الدول المستوردة للبترول وترجع هذه التبعية إلى النمو الاقتصادي الأمريكي القوي حيث تم تحديد أهداف الطاقة وتحدياتها الاستراتيجية للسنوات القادمة في التقرير الذي أعد بإشراف ديك تشيني سنة 2001 ووفقا لهذا التقرير فإنه في غضون العشرين سنة المقبلة سيزداد استهلاك الولايات المتحدة من النفط بنسبة 33% كما شدد التقرير التقليل من التبعية الأمريكية لنفط الخليج الذي يمثل 20% من الواردات الأمريكية وهذا بعد جيوبوليتيكي للمنطق الأمريكي في اهتمامها بمنطقة الساحل التي لم تكن في محل حسابات واشنطن حسب ما صرح به بوش الابن في حملته الانتخابية سنة 2000؛ والذي أعلن أن القارة لم ترد ضمن أولويات الولايات المتحدة.

غير أن الإمدادات النفطية لمنطقة غرب أفريقيا وخليج غينيا خاصة جعل من الساحل أولوية جيوبوليتيكية فيما اصطلح على تسميته بالحرب العالمية على الإرهاب وذلك بالنظر إلى المخاوف الأمريكية من التطرف الإسلامي أن يصل إلى غرب إفريقيا التي أصبحت تشكل منطقة حيوية للأمن الطاقوي الأمريكي. (قاسي،ص30)، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية في 25 جانفي 2002 بإنشاء مجموعة مبادرة السياسة النفطية الإفريقية African oil policy initiative group التي أصدرت في نفس السنة كتابا أبيضا معنونا بنفط إفريقيا: أولوية الأمن القومي الأمريكي والتنمية في إفريقيا.(بخوش، 2018،ص7)

ولأن السياسة الدولية تقوم على إدارة المصالح، فيتم تغليب المصلحة حتى وإن لم تكن مستدامة، فهي مرهونة بسياق سياسي وعسكري وهذا ما تقوم به فرنسا في الساحل الإفريقي عن طريق دبلوماسيتها وارتكازها على الإرث الاستعماري القديم فاهتمام فرنسا بالمنطقة ناتج للحمولة التاريخية والإرث الثقافي(بالفلاح، 2017، ص2)

وإذا أردنا أن نصف المشهد الدولي في منطقة الساحل فإن التنافس على أشدِّه بين القوى التقليدية كالولايات المتحدة الأميركية، وروسيا ودول الإتحاد الأوروبي، ومنها فرنسا الساعية للتحكم في ناصية القرار الدولي في منطقة الساحل الإفريقي وكل إفريقيا، كما تبرز قوى صاعدة تتطلع للعب أدوار محورية في منطقة الساحل كالصين و اليابان، وكل هذه القوى تتحرك لحماية مصالحها الحيوية وحماية أمنها القومي كل من منظوره الجيوبوليتيكي.

التهديدات الأمنية في منطقة الساحل:

بالإضافة إلى الخصائص الجغرافية لمنطقة الساحل من شساعة وتصحر وارتفاع درجات الحرارة فهي تتميز بتنوع إثني وعرقي ألقى بظلاله على البناء الاجتماعي، حيث تتصف المنطقة بتداخل وتلاقي عدة أعراق تمثل كل منها أنماطا وعادات مختلفة، فعلي سبيل المثال نجد في النيجر قبائل الهوسا والزرما والطوارق والعرب، وفي مالي قبائل البامبارا والسونغايو والبولسو والكانوري والطوارق، كل هذا الاختلاف العرقي والمشاكل الاقتصادية والبيئية وغياب فعالية مؤسسات الدولة جعل المنطقة عرضة لمختلف أنواع التهديدات الأمنية .

أ . الإرهاب: لقد أصبحت منطقة الساحل في العشرية الأولى للقرن الواحد والعشرين ملاذاً اختيارياً للشبكات الإجرامية والجماعات الإرهابية. ففي سبتمبر 2006 تحالفت الجماعة السلفية الجزائرية للدعوة والقتال، ومجموعة المقاتلين الإسلاميين المغاربة (الجماعة الإسلامية المقاتلة) والجماعة الإسلامية المقاتلة (المجموعة الإسلامية) في ليبيا، والمجموعة التونسية الإسلامية المقاتلة (الجماعة الإسلامية المقاتلة في تونس) وجماعات إرهابية

متطرفة في موريتانيا ومالي والنيجر وأقاموا تحالف أطلق عليه اسم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتم تأسيس وحدة قيادة مركزية من قبل الجماعات الإسلامية في منطقة الساحل بهدف توسيع نطاق القاعدة في المغرب الإسلامي للعمل ولا تقتصر أعمال هذه الجماعات على منطقة الساحل وإنما تنتشر في الدول المجاورة وتغير تسميتها حسب تحول الاستراتيجية. (Sour,2015, pp9,10)

تشكل هذه الجماعات تهديدا حقيقيا للسلم والأمن في دول الساحل وكل المنطقة المجاورة حيث تستغل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ضعف هياكل الدولة أو غيابها في المنطقة لإقامة عمليات في مختلف البلدان. وتنشط بصفة أكبر في شمال مالي والنيجر.(Sour,p10) ولقد شددت الدول الغربية على ضرورة مكافحة التنظيمات الإرهابية في المنطقة و اعتبارها تهديدا لأمن بلدان الساحل وقدمت مساعدات تقنية للحد من الانتشار الإرهابي في المنطقة ما يشكل تهديدا حقيقيا للمصالح الغربية في المنطقة سواء الأوربية أو الأمريكية، حتى الصين لأنها ترى المستقبل النفطي للصين في إفريقيا.

ب . الجريمة المنظمة: تعتبر منطقة شمال إفريقيا والساحل جنوب الصحراء فضاء خصب للجريمة المنظمة العابرة للحدود كالمخدرات، الهجرة السرية، الجريمة الإلكترونية، غسيل الأموال الأمر الذي جعل المنطقة مصدرا لتهديدات أمنية إقليمية ودولية خطيرة ؛ حيث انتشرت العصابات الإجرامية الدولية سواء المتخصصة في تهريب المخدرات أو الأسلحة أو تجارة البشر والهجرة السرية فإن الساحل أصبح يعرف بطريق الكوكايين إذ تعبر منه سنويا 150طن من المخدرات القادمة من أمريكا الجنوبية في اتجاه أوربا. كما أصبح الساحل اليوم مجالا لتداول وانتشار الأسلحة الثقيلة منذ انهيار نظام القذافي إضافة إلى عودة العديد من المرتزقة الذين حاربوا مع القذافي إلى مناطقهم الأصلية في بلدان الساحل.(ببوش،ص30) حيث تحتل منطقة الساحل المرتبة الثانية عالميا ضمن قائمة أكبر أسواق العالم لمثل هذا النوع من التجارة غير الشرعية، وتؤكد التقارير بأن تجارة الأسلحة تبقى واحدة من المشاكل الكبرى للأمن في إفريقيا وعامل فشل وخرق التسويات الإقليمية لحل

النزاعات في المنطقة. كما أن الانتشار العشوائي للأسلحة مكن عصابات الإجرام كالمهربين وتجار المخدرات من تعزيز نشاطاتهم وتأمين الحماية لها في المنطقة التي تعد بؤرة توتر في العالم لضمها مختلف التهديدات الأمنية.(دالع، ص169)

بعد استعراض المشهد في الساحل إفريقي يمكن القول أن هذه المنطقة جمعت في نفس الوقت المتناقضات من إمكانية التطور والنهوض الاقتصادي من جهة، وعوامل التفكك والهشاشة والاضطراب الداخلي من جهة أخرى، هذا ما خلق بيئة مشجعة للتنافس الجيوبوليتيكي بين القوى الكبرى الفاعلة في المنطقة وخلق رغبة خارجية في السيطرة على منطقة أعادتها التحولات الراهنة إلى أولوية الاستراتيجيات الدولية وهذا ما سنتطرق له في المحور الموالي.

تفاعلات علاقات القوة في منطقة الساحل الإفريقي

تشهد منطقة الساحل تنافسا جيوبوليتيكيا كبيرا بين الولايات المتحدة القوة المهيمنة وفرنسا القوة الاستعمارية التقليدية وقد دخلت على الخط قوى ناشئة جديدة(الصين) بدافع المصالح الاقتصادية وبمستويات حضور متباينة

فرنسا: إحياء الإرث الاستعماري وحماية العمق الاستراتيجي لأوربا: تعتبر فرنسا من القوى التقليدية التي لها موطئ قدم في القارة الإفريقية من شمالها لجنوبها وترى فيها عمقا استراتيجيا فرنسيا نظرا لاعتبارات التاريخ والجغرافيا؛ منطقة الساحل الفقيرة ظاهريا والغنية بموارد طاقوية ومعدنية باطنيا أعادتها فرنسا لدائرة الاهتمام خاصة في السنوات الأخيرة مع تزايد حجم التهديدات الأمنية في المنطقة.

تعددت مصالح فرنسا في منطقة الساحل الإفريقي بين الاقتصادية المتمثلة في البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة، وعن موارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية المدنية؛ حيث تمتلك فرنسا 200 شركة اقتصادية وشركات استثمار في الساحل الإفريقي، وقد تضاعف هذا العدد بعد التدخل الفرنسي في مالي، وكذلك تعد فرنسا المستورد الأول للمواد الخام في بعض الدول الفرانكفونية والمصدر الأول للسلع المصنعة، وقد اشتركت الخبرة

والتكنولوجيا والأموال الفرنسية في إقامة مشروعين مهمين اقتصاديا بالنسبة للسنغال وموريتانيا وهما مشروع استصلاح أراضي نهر السنغال في الجزء الأسفل منه والمشترك بين السنغال وموريتانيا ومالي ومشروع استخراج الحديد في موريتانيا؛ هذا ما يوضح بقوة عودة الجيوبوليتيكا في الاستراتيجية الاقتصادية الفرنسية المتمثلة في الحفاظ على المصالح الحيوية الفرنسية وحمايتها من المنافسة الأمريكية والصينية.(دالع،ص184) في حين تركزت المصالح الاستراتيجية الفرنسية في الساحل في الوصول إلى المواد الطبيعية التي تعد من المقومات المادية الجيوبوليتيكية لأية دولة، فعلى سبيل المثال يقوم النيجر بتزويد فرنسا بثلث اليورانيوم الذي تستخدمه محطات الطاقة النووية باعتبار أن 80 %من مصدر طاقتها هو من المولدات النووية التي تعتمد على اليورانيوم حيث تستورد أكثر من 60% من النيجر وهي تؤّمن 30% من احتياجات مفاعلها النووي من يورانيوم الساحل.

حيث سعت فرنسا منذ البداية على الاستحواذ على اليورانيوم النيجيري واستخرجت فرنسا عام 2009 من مناجم النيجر 8600طن. (Katendi,2009,p55) وتفسر هذه العوامل نشر فرنسا - بسرعة منذ بداية تدخلها- قواتها الخاصة والمعدات العسكرية الثقيلة في المساعدة للحماية المواقع المملوكة لشركة أريفا الفرنسية التي تنتج اليورانيوم في أرليتو إيمورارين في النيجر، ورغم أن الخارجية الفرنسية حاولت تسويغ تدخلها في مالي للعمل على مساعدة الجيش المالي في وقف تقدم المتمردين الإسلاميين جنوبا وحماية سلامة الدولة المالية والمساعدة في إنقاذ الرهائن الفرنسيين.

إلا أن القراءة المعمقة للموقف الفرنسي تبين أن التدخل الفرنسي مرتبط بمسعى باريس لحماية وصون مصالحها القومية الحيوية في المنطقة سيما أن الأهمية الاستراتيجية للمنطقة في الحسابات الفرنسية تتمثل في الثروات الطبيعية لشمال مالي خاصة الغاز والثروة المعدنية المتواجدة على مقربة من حقول النفط الجزائرية، كما أنها على مسافة قريبة لمواقع موريتانية أوضح التنقيب فيها عن نتائج إيجابية، بالإضافة إلى ذلك فدولة مالي تعد ثالث منتج للنفط في العالم وفيها أيضا ثروات مهمة من النفط والغاز واليورانيوم لم تستغل

بعد.(بخوش،ص7) وهذا ما يفسر بوضوح اعتماد الجيو اقتصاد كبعد جديد للجيوبوليتيكا المعاصرة للاستراتيجية الفرنسية في المنطقة التي ترى فيها مصدرا لإمداداتها الطاقوية وسوقا لتسويق منتجاتها استنادا للإرث التاريخي والقرب الجغرافي.

وقد كشف الانقلاب العسكري الذي شهدته مالي في أوت 2020 عن عمق الفجوة بين واشنطن وباريس في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، كما أنه عصف بمجهودات الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي، لأن فرنسا ترى أن الولايات المتحدة ملزمة بموجب القانون عدم الاعتراف بالحكومات التي تم تشكيلها عن طريق الإنقلاب أو مساعدتها، لكن واشنطن أظهرت عدم التزامها بهذا التشريع عن طريق دعمها للجنود الماليين الذين نفذوا الانقلاب.

و هذا ما اعتبرته فرنسا زحفا أمريكيا على مجالها الجغرافي و عمقها الاستراتيجي الأفريقي من أجل تقزيم الحضور الفرنسي في مناطق نفوذه التاريخية . (Walting,2020 , https://bit.ly/39D2VZC)

الحضور الاستراتيجي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي : تندرج منطقة الساحل الإفريقي ضمن جوهر السياسة الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا والتي تقوم على أساس تأمين الوصول إلى مصادر النفط الإفريقي،وقد لعبت أفريقيا دورا مهما في استراتيجية الولايات المتحدة لتنويع قاعدة طاقتها على مدار العشرين عاما الماضية على وجه الخصوص، لقد شكل غرب إفريقيا بشكل متزايد جزءا أساسيا من استراتيجية أمريكية أوسع لأمن الطاقة من خلال التنويع، و قد ظهرت الولايات المتحدة على مدى العقد الماضي كأحد اللاعبين الأساسيين في سياسة الطاقة الإفريقية. NancyE .Brune,2016, (https://bit.ly/3zBYsRL)

يأتي ذلك في إطار الرؤية الأمريكية المطالبة بتقليل الاعتماد على بترول الشرق الأوسط وتنويع مصادر الحصول على الطاقة.(دالع،ص195) ويجب أن نشير إلى التنافس الصيني الأمريكي في إفريقيا بصفة عامة ومنطقة الساحل بصفة خاصة من أهم عوامل الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل، وفي هذا الصدد

يحدد الباحث دانيال فولمان Daniel Volmanأن مصالح الولايات المتحدة الأساسية في إفريقيا تدور حول ثلاث عناصر أساسية وهي :

- ✓ فتح جبهة جديدة للحرب على الإرهاب
- ✓ الحصول والسيطرة على إمدادات الطاقة في إفريقيا
- ✓ منافسة الصين للوصول إلى موارد الطاقة في إفريقيا.(بخوش،ص8)

وهذا ما تجسد في سياسة التوسع في إفريقيا و منافسة الصين التي جاء بها الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما ، عندما أعلن عن تعهدات لشركات أمريكية بالاستثمار في أفريقيا بقيمة 14 مليار دولار ويعتبر ذلك مواصلة لمبادرات أميركية بدأتها إدارته سنة 2013 ،ودعا بعد ذلك إلى قمة أمريكية إفريقية، هي الأولى من نوعها في أوت 2014 بمشاركة 50 دولة إفريقية، تحت عنوان" :الاستثمار في الجيل القادم"، كانت القمة محاولة لتحويل الاهتمام الأميركي من مجرد النظر إلى أفريقيا على أنها منطقة حروب، بل تتمتع بفرص اقتصادية واستثمارية هائلة أغفلتها الولايات المتحدة لمدة طويلة،فمنذ عهد" أوباما "بدأت تتبلور لدى الإدارة الأمريكية، السياسة الاستخراجية الشاملة في أفريقيا، من الناحية الاقتصادية والعسكرية والسياسية.(أحمد بوخريص، 2020،ص7).

المقاربة الصينية الناعمة في منطقة الساحل الإفريقي: وسط القلق المتنامي حول نفوذ جمهورية الصين الشعبية الآخذ في الانتشار عالميا، تتجه أنظار بكين إلى القارة الإفريقية وهو ليس بالأمر الجديد ففي ستينات وسبعينات القرن الماضي تركز اهتمام الصين على بناء جسر التضامن العقائدي مع البلدان النامية لتعزيز الشيوعية الصينية لمحاصرة الإمبريالية الغربية، وفي أعقاب الحرب الباردة تطورت الاهتمامات الصينية إلى مساع ذات صبغة براغماتية لهندسة علاقات تجارية وطيدة في ميدان الاستثمار والطاقة، حيث باتت تنظر للقارة في العقود الأخيرة على أنها ذات أهمية اقتصادية وإستراتيجية كبيرة.(علاق، 2014،ص341). يمثل العامل الاقتصادي أهم دوافع الصين للتفاعل مع إفريقيا، وذلك فإن الصين تنظر إلى إفريقيا على أنها قطب

مركزي في مشروع استدامة نمو اقتصاد الصين وتطويره على المدى البعيد . وتدرك الصين نظرة الأفارقة للغرب علي أنه مستعمر قديم، وعليه فإنها تعتمد في سياستها إفريقيا على مفهوم" القوة الناعمة"، وبناء شراكة اقتصادية استراتيجية بعيداً عن السياسة.(محمد عمر، 2014، ص342) كما أن النمو السريع للاقتصاد الصيني أدى إلى زيادة الحاجة إلى الموارد الأولية ففي العام 2004باتت الصين أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، ومن المتوقع أن يزداد استهلاكها للنفط والغاز من 33 %حاليا إلى 60%بحلول عام 2020- أمام الصعوبات الجيولوجية لاستخراج النفط في حقول آسيا الوسطى وبحر قزوين-

وتشير التقديرات إلى أن 25 %من واردات الصين الإجمالية تأتي حاليا من إفريقيا، مما جعل الصين تضع في أعلى سلم أولوياتها الاحتفاظ بعلاقات قوية مع موردي الطاقة الإفريقيين من خلال:

- الإلتزام بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية من خلال دعم ومساندة الدكتاتوريات في المنطقة.
- تقديم بكين نموذج تنموي فريد من خلال الثناء على النمو الاقتصادي الكبير الذي تحقق تحت إشراف دولة شمولية مضبوطة بإيقاع الحزب الواحد.
- بناء الصين علاقات استراتيجية مع دول الساحل الإفريقي حيث أصبحت الصين ثالث شريك تجاري للقارة بعد الولايات المتحدة وفرنسا، كما نجحت في اختراق الساحل عبر سياساتها الموجهة لتأمين تمويلها بالطاقة، وقد نجحت شركات الصين العاملة في المجال من تأكيد حضورها في الساحل من النيجر إلى موريتانيا و تشاد و مالي، وأصبحت ترى فيها خزانا للمواد الأولية المهمة للصناعة الصينية وفي مقدمتها النفط.(محمد عمر، ص343). كما اهتمت الصين بمنطقة شرق إفريقيا لموقعها الجيوبوليتيكي على طرق التجارة العالمية من مضيق باب المندب حتى الساحل الإفريقي، كونها جزء من خزان العالم الاستراتيجي من الموارد

الطبيعية،و لعل الدافع الاقتصادي هو المحرك الأساسي للصين في أدغال أفريقيا فأقامت شراكات اقتصادية واستثمارات كبيرة مع كل من إثيوبيا وكينيا وأوغندا، وأصبحت الصين في العقدين الأخيرين أهم مستثمر اقتصادي في المنطقة وذلك تشترط في تقديم المساعدات بضرورة التحول الديمقراطي أو حقوق الإنسان.(شيخ العرب، 2017،ص3). بالإضافة للجانب الاقتصادي زاد مستوى الحضور السياسي الصيني في إفريقيا من خلال المشاركة في قوات حفظ السلام الدولية المرابطة في مناطق التوتر والنزاع في إفريقيا، وأرسلت مبعوث خاص بالشؤون الإفريقية وشاركت في تسوية النزاع في جنوب السودان. كما أنها لم تهمل البعد الثقافي حيث تمتلك فروعا لمعهد كونفوشيوس الذي يهتم بتعليم الأجانب اللغة الصينية والإطلاع على ثقافتها وتعتبر من أهم روافد القوة الناعمة الصينية.(شيخ العرب، ص ص4.5)فالصين تنظر لإفريقيا نظرة خاصة بما يحافظ على نموها الاقتصادي وتوغلها البشري الناعم بما يساعد في صعودها الجيوبوليتيكي في سلم القوى الكبرى الفاعلة عالميا خاصة في ظل مشروعها "الحزام

والطريق". وهذا ما يجسد الجيوبوليتيكا في مفهومها الواسع في تحقيق المصالح العليا للدولة، حيث لم يعد العامل الجغرافي لا يشمل الإقليم الأرضي فقط بل يشمل المجالات التي يتفاعل فيها الإنسان مثل المجال الاقتصادي و الثقافي و السبراني الشركات الاقتصادية الكبرى، المنظمات الدولية واعتبار هذه الفواعل مجالات حيوية وآليات للتنافس في نفس الوقت.

خاتمة:

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- منطقة الساحل الفقيرة ظاهريا والغنية باطنيا بموارد طاقوية ضخمة جعلتها تعود لدائرة الاستقطاب الدولي مع بداية القرن الواحد و العشرين من طرف قوى تقليدية كان لها السبق الاستعماري في المنطقة مثل فرنسا وأخرى فرضتها التحولات العالمية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001،والصين العملاق الاقتصادي الأسيوي.
- ولأن منطق التنافس يوجب على الفواعل المنخرطة تبرير تدخلاتها أمام القانون الدولي صاغت مبررات لإضفاء الشرعية على سياساتها التدخلية فتباينت بين مساعدة الشعوب الأفريقية على النهوض بالتنمية و مكافحة الإرهاب وملاحقة التنظيمات الإرهابية التي من شأنها تهديد أمن المنطقة.
- تبين من خلال الدراسة شدة التنافس الفرنسي الأمريكي الصيني على منطقة الساحل من خلال مزاحمة الولايات المتحدة لفرنسا صاحبة السبق الاستعماري، وذلك لزيادة نفوذها من خلال الانخراط الأمريكي في منطقة الساحل منذ أحداث الحادي عشر سبتمبر و قد تميز الحضور الأمريكي بالطابع الأمني والعسكري و فرنسا تعمل وفق منطق دفاعي واعتماد مقاربة تدخلية للحفاظ على مصالحها وتعميق نفوذها ومواجهة الاختراق الأمريكي، في حين تركز الصين على العلاقات الاقتصادية من خلال الاعتماد على النفط الأفريقي.

قائمة المراجع:

. باللغة العربية:

- بالفلاح يونس ،(2017)، المقاربة الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي في عهد ماكرون، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات.

- بخوش مصطفى،(2013)، منطقة الساحل الإفريقي..الواقع والتحديات، مجلة دراسات شرق أوسطية،المجلد 57، العدد64.

– بوبوش محمد .(2017). الأمن في منطقة الساحل والصحراء. الأردن، دار الخليج.

- بوخريص أحمد،(2020)، التنافس الصيني الأمريكي على القارة الإفريقية، المعهد المصري للدراسات.

- تايلر أيان،(2007)،دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا، دراسات عالمية،الإمارات،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية،العدد63.

– دالع وهيبة .(2013.2014). السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي (199-ss2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.الجزائر. جامعةالجزائر3.

- شيخ العرب كمال الدين،(2017)،أبعاد الاهتمام الصيني بشرق إفريقيا :الفرص و العقبات ،مركز الجزيرة للدراسات.

- طلعت عبد المنعم،(2010)،القيادة الأمريكية في أفريقيا الأبعاد و التداعيات ، السياسة الدولية،القاهرة،مطابع الأهرام.

- علاق جميلة ،(2014)، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل و الصحراء،مجلة العلوم الاجتماعية، العدد19.

- قاسي فوزية ، (2014)،الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي ..حماية تدفق الإمدادات من خليج غينيا، مجلة قراءات سياسية، العدد 19.

- قشي عشور ,(2015).التنافس الفرنسي الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي : دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التغلغل.لبنان.المجلة العربية للعلوم السياسية.المجلد45.العدد46.

-عمار الأحمد،(2021)، من بينها 3 بلدان عربية.. قائمة أكبر الدول المنتجة للنفط في أفريقيا (8 رسوم بيانية)،من الموقعhttps://bit.ly/39G0eXt تم تصفح الموقع يوم2021/09/26.

باللغات الأجنبية:

-Katendi François ,(2009). «Bilan du dernier voyage africain de Nicolas Sarkozy », L' Essentiel des relation Internationales , paris , Group Prestige Communication , n 24 , Avril-mai.

- Watling Jack,(2020), The Coup in Mali Tests the UN's Credibility, https://bit.ly/39D2VZC.

- Brune Nancy E,(2016),the inmact of the U S shale Boom in africa, journal of international affaires on : https://bit.ly/3zBYsRL.

- Kadi Mustapha.(2013). Géopolitiques des ressources et conflits au sahel ,Troisième séance du cycle de conférences sur l'espace sahélo-saharien .Mardi 26 février

- Sour Lotfi ,(2015).The Strategy of Securitization in African Sahel: Régional Arrangements and Transnational Security Challenges, International Journal of Political Science (IJPS) Volume 1. Issue 2.

الإحالات:

[1] -CILSS اللجنة الدولية لمكافحة الجفاف تأسست اللجنة المشتركة لمكافحة آثار الجفاف في الساحل في 12 ديسمبر عام 1971 بواغادوغو في أعقاب اجتياح ظاهرة الجفاف لمنطقة الساحل، حيث ارتأت الدول الأعضاء وقتها تنسيق الجهود من أجل مواجهة هذه الظاهرة من منطلق عجز كل دولة عن التصدي لها بوسائلها الخاصة مما تطلب تضامنا إقليميا لمواجهتها.
الدول المنضوية تحت هذه اللجنة هي السنغال ومالي والنيجر وبركينافاسو وتشاد وانضمت إلى لجنة السلس لاحقا دول غامبيا وغينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر.
وتبلغ مساحة الدول الأعضاء في لجنة (سلس)، التي يوجد مقر مكتبها التنفيذي بالعاصمة البوركينابية واغادوغو، 3,5 مليون كلم مربع وتتميز هذه المنطقة بضعف الإنتاج الزراعي حيث لا يتجاوز مستوى التساقطات المطرية فيها مابين 100إلى 1200مم سنويا وهي منطقة شبه قاحلة إلى جافة في أغلبها ،ما أدى إلى محدودية المساحات المستصلحة وتراجع الزراعة المروية بالإضافة إلى خصائص من أهمها انهيار البيئة وبالتالي تناقص الغطاء النباتي وانعدام الأمن الغذائي في ظل تزايد سريع للسكان ونزوح مكثف إلى المدن.